حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الجذور التاريخية للمواطنة: تحليل اجتماعي تربوي

د. نوح أحمد خليفة*

أستاذ مساعد – كلية علوم التربية – جامعة محمد الخامس – الرباط
Email: noo7_9494@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/01
تاريخ قبول البحث: 2022/11/15
تاريخ النشر: 2023/12/30

المستخلص:

تسلط الدراسة الضوء على المواطنة في المجتمعات البشرية خلال الحقب التاريخية المختلفة والنمط السائد في كل مجتمع من المجتمعات والتطورات التي مر منها مفهوم المواطنة إلى أن سادت الديمقراطية أوروبا وانتشرت في العالم. كما تتناول الدراسة بإسهاب مفهومي المواطنة والديمقراطية وانتشار الاهتمام بالتربية على المواطنة في المجتمعات الحديثة. كذلك تطرح الدراسة بالوصف والتحليلالعلاقة المهمة بين إزدهار الفكر وتطور مفهوم المواطنة في المجتمعات المتقدمة وتربط بين أهمية ازدهار الفكر المعاصر المرتبط بالمواطنة والديمقراطية والتنمية في المجتمعات العربية وتطور حضور المواطنة في العمل الوطني العربي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة / المجتمعات / التربية / الديمقراطية / المشاركة / الانتماء.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

المقدمة:

تُعد المواطنة من المقومات الرئيسة التي ترتكز عليها الدولة، فتتطور عن طريق الحقوق والواجبات والالتزامات التي تمنحها للمواطنين، وقد ظهرت المواطنة في بداية نشأتها في العصور التاريخية القديمة والوسطى، وكانت تنص على مبدأ المساواة والمشاركة والانتماء بين المواطنين في المجتمع الواحد. وللمواطنة أبعاد كثيرة تتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية. وغيرها. وكذلك في مدى فهم ووعي المواطن فيها، الذي يعي أثر الثقافة الديموقراطية في المواطنة لكونها تعمل على ترسيخ العلاقة بين الوطن والمواطن. وتعتبر الديموقراطية مطلباً مهماً يُتوجها حرية الرأي والفكر والاعتقاد، وتعمل على توضيح كرامة الانسان والتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع (أبو شريعة 2014).

ولقد اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، وتمثل التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين. وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية، نما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالاته المعاصرة، ومن ثم، فإن تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الانسان من أجل الانصاف والعدل والمساواة.

وللمواطنة مرجعية فلسفية وقيمية تستمد دلالاتها من مفاهيم الحرية، العدل، الهوية، المصير، الوجود المشترك، وذلك لأنها تمثل انتاجاً ثقافياً. فالمواطنة تمثل محدداً لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، ومن ثم، فهي تمثل مرجعية معيارية وقيمة اجتماعية، بمعنى أنها تعتبر مجموعة من القيم لتدبير الفضاء العمومي المشترك لتحدد أهم تجلياتها في الانتماء للوطن، والتمتع بحقوق المواطنة والالتزام بواجباتها والمشاركة في تدبير الفضاء العام الدال على التنشئة الاجتماعية التي تحاول تربية الفرد/المواطن على تبني القيم السياسية والقانونية والمعرفية لبنية مفهوم المواطنة لتنعكس في سلوكياته وعلاقته الاجتماعية داخل الفضاء العام المشترك للوطن. ولذلك، فالمواطنة تجعل الفرد كائناً حياً لا يستطيع العيش بمفرده، بمعنى يؤثر فيه ويتأثر به، فهي تمثل حلقة الوصل أو الربط بين المواطن الذي يمارس الفعل، والذي يتحمل جميع المسؤوليات الموجهة له (قروج مريم 2017).

وقد يستخدم مفهوم المواطنة لكي يحقق الاستيعاب (الشمول) أو الاستبعاد (الاقصاء)، وبالتالي فليست كل صور المواطنة شاملة. ففي أثينا القديمة كان المواطنون هم (الرجال الأحرار)، حيث استبعدت النساء الأجانب، وكذلك العبيد من المشاركة في أداة الشؤون العامة في المدينة. وفي أماكن أخرى من العالم، وعلى فترات تاريخية متنوعة، استبعدت طبقات وفئات من الناس من المواطنة، وقد حدث هذا الاستبعاد على أساس الجنس أو اللون أو الانتماء إلى طبقة اجتماعية أو إلى جماعة عرقية أو طائفة دينية. وفي كثير من الأحيان كان الاستبعاد رسمياً ومكتوباً، لكنه كان في حالات أخرى غير رسمية وغير مكتوب، لكنه مع ذلك كان أقوى (أبو بكر 2016).

وتُعد المواطنة والهوية من أهم العلاقات الاجتماعية المترابطة فيما بينها، والتي تقوم على المعتقدات وقيم اجتماعية أخلاقية الموجهة نحو الفرد والتي يكتسبها منذ ولادته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يمر بها في حياته، وذلك من أجل ترسيخ وعيه الاجتماعي والثقافي، حيث يشير مفهوم المواطنة إلى الانتساب الجغرافي لأفراد المجتمع من خلال ارتباطه ببقعة جغرافية محددة تتمثل بالمدينة وبالدولة وبالوطن الواحد في الوقت الراهن.

أما الهوية، فإنها تشير إلى انتساب ثقافي أو الانتساب إلى المعتقدات وقيم ومعايير معينة تحددها الثقافات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والتي اكتسبها أيضاً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته، ولذلك، فإن مفهومي المواطنة والهوية هما مفهومان مختلفان مرتبطان بالفرد الواحد الذي ينتمي إلى رقعة جغرافية واحدة وهوية ثقافية واحدة، التي تتضمن معتقدات وقيم اجتماعية أخلاقية المحددة وفق معايير معينة يكتسبها الفرد منذ ولادته.

ومن ثم، فالهوية لازمة للمواطنة، لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا إنما يستند إلى المعتقدات والقيم والمعايير، أي على هوية معينة. وبذلك فإن المواطنة هي نمط من أنماط الهوية الاجتماعية رغم أنها تمثل سمة أساسية للفرد التي تدفعه إلى الالتزام بالقوانين التي تحافظ على وحدة المجتمع وتماسكه(كاظم 2009).

وثمة أربعة مجالات رئيسية للمواطنة الشاملة هي: المجال المدني، والسياسي، والاجتماعي، الاقتصادي، والمجال الثقافي أو الجمعي. وهذه المجالات الأربعة تتميز بالترابط والفاعلية. ويشير المجال المدني للمواطنة إلى طريقة الحياة، حيث يحدد المواطنون أهدافاً مشتركة ويسعون لتحقيقها. كما يحدد هذا المجال القيم الأساسية للمجتمع وحدود صنع القرار الحكومي في علاقته بالمواطنين والأفراد. ويشمل المجال المدني أيضاً حرية الرأي والتعبير والمساواة أمام القانون وحرية إنشاء الروابط والمنظمات، والوصول إلى المعلومات.

ويتضمن المجال السياسي الحق في التصويت والمشاركة السياسية وتنظيم انتخابات حرة والحق في السعي لتولي المناصب السياسية بحرية. ومن ثم، فالمواطنة السياسية تتعلق بالحقوق والواجبات السياسية في نظام سياسي. بينما يشير المجال الاجتماعي الاقتصادي إلى العلاقة بين الأفراد في السياق الاجتماعي، ويتعلق بالحق في المشاركة، ويشمل ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومنها: الحق في التأمين الاجتماعي، الحق في العمل، الحق في التعليم، الحق في المسكن، الحق في بيئة آمنة، الحق في الحد الأدنى من مقومات الحياة.

وتشير المواطنة الاجتماعية إلى الولاء والتضامن بين الأفراد في المجتمع. وأخيراً يشير المجال الثقافي أو الجمعي إلى ما تقوم به المجتمعات من أجل زيادة التنوع الثقافي والانفتاح على ثقافات أخرى. المواطنة الثقافية إذن تتعلق بالوعي بالتراث الثقافي المشترك، ويتضمن ذلك بدوره الاعتراف بالحقوق الجمعية للأقليات، والعلاقة بين الدولة والثقافة ينبغي أن تقوم على حقوق الانسان في الكرامة والمساواة القانونية وضد كافة أشكال التمييز على أساس الانتماء إلى جماعة أو فئة اجتماعية بعينها (أبو بكر 2016).

وتعتبر المواطنة من المتغيرات التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ بداية المفهوم في الحضارة اليونانية والاغريقية القديمة، مروراً بالعصور الوسطى بما فيها الإسلامية ثم الفترة الحديثة والمعاصرة. إلا أن هذه المرحلة الأخيرة قد طرحت موضوع المواطنة للنقاش على مستوى منظمة اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة،حيث أصبح موضوع المواطنة موضوعاً جديداً معاصراً اهتمت به عديد من الهيئات والمنظمات الدولية بما فيها اليونيسكو والألسكو(كاظم 2009).

ولقد تطور مفهوم المواطنة عبر العصور، فلكل عصر أفكاره ومواقفه المعتمد عليها، ويرجع ذلك إلى الآراء الفلسفية المتعددة من كل عصر ومن فيلسوف لآخر. أما في المرحلة المعاصرة نجد أهمها آراء "محمد عابد الجابري"،

الذي ربط المواطنة بالجانب السياسي، بمعنى البحث عن علاقة السلطة بالمواطن وعلاقة المواطن بالسلطة. والحقيقة أم ما يلفت النظر في الفكر الحديث والمعاصر هو ضمان الخطاب السياسي فيه، نقصد الخطاب الذي يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج بالأساس مسألة السلطة. وبهذا المعنى، فإن الجابري يقصد أن العلاقة بين المواطن والسلطة (الدولة) هي علاقة تبادلية، فالمواطن يكون مواطناً إلا من خلال انتماء للمجتمع السياسي الذي تحكمه قوانين وأنظمة سياسية يخضع لها، وكذلك السلطة التي تؤدي دورها ومهامها تجاه المواطن، فمن غير مواطن لا تكون له سلطة والعكس صحيح (الجابري 1994).

وتشير التجارب العالمية التي أسست لتاريخ الحريات في العالم وأسهمت في تطورمنظومة حقوق الإنسان إلى تطور مفهوم المواطنة في كل حقبة طبقا للمتطلبات التاريخية التي يمر من خلالها المجتمع الإنساني في كل بلد.

إن تاريخ المواطنة في العالم يرتبط بمرتكزات أساسية تحدد مواطنة الأفراد والجماعات وجسدتها الأحداث التاريخية التي كانت تدور حول الخير العام والعدالة وحقوق الإنسان والعقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

لقد أحرزت البشرية سلسلة من التفاهمات أفضت إلى ظهور أنماط مختلفة لما يسمى (العقد الاجتماعي) وكان كل عقد اجتماعي نتاج إرادة شعبية وتفاهمات وتوافقات بين الملوك والأفراد بمختلف طبقاتهم وأطيافهم.

إن ذلك الحراك أفضى إلى ظهور البرلمانات والقيم الحقوقية التي سادت العالم وهو ما أفرز السلوك الإنساني المعاصر الذي أرسى أسس التفاهم والمشاركة وأفرز نظاما ديمقراطيا جوهره المواطنة وحقوق الإنسان.

ومن خلال تطور مفهوم المواطنة عبر العصور نستنتج أن قيم المواطنة وأسسها وممارستها بدأت مع بداية الانسان وحاجته إلى غيره من بني جنسه. فالإنسان يحتاج إلى غيره من البشر لكي يبلغ التعاون معهم لغاية العملية في الحياة. ومن ثم فرضت الطبيعة على الانسان أن يكون مدنياً بالطبع، بالإضافة إلى أن كل مرحلة من المراحل تكمل المراحل السابقة عليها، وتأتي بالبديل حتى أصبحت الآن كلمة المواطنة تمثل دلالة المشاركة في تفعيل نشاط الانسان داخل المجتمع.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تزايد الحاجة إلى تعريف الأجيال بتاريخ التطور الذي عرفه مفهوم المواطنة عبر الحقب التاريخية المختلفة لإبراز أهمية البنية المادية والثقافية المعاصرة التي تحققت الأمر الذي يعتبر مدخلا مهما للتربية على المواطنة من خلال تعزيز إدراك الأجيال لمكتسبات العصر وتعزيز حماسهم للبحث فيالخصوصية التي تتميز بها المواطنة والديمقراطية في بلدانهم والاسهام في تطورها.

ثانياً: أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية موضوع المواطنة والنقاشات والحوارات التي دارت وماتزال حول أسس المواطنة وآليات تعزيزها في المجتمعات المعاصرة، تأتي أهمية الدراسة في التعرف على تطور مفهوم المواطنة عبر العصور التاريخية المختلفة، حتى يتسنى الباحثين الوقوف على أصل المفهوم والتطورات التي مر بها.

كما أن وصف التاريخ الانساني في حراكه الاجتماعي والفكري يفيد في تعزيز إدراك الأجيال لأهمية المكتسبات المعاصر وأسباب تزايد الاهتمام بالتربية على المواطنة ومتطلبات الانخراط في النظم الديمقراطية والعلاقة التاريخية والمعاصرة بين الديمقراطية والمواطنة ومردودها التنموي على الانسان والمجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة: التعرف على الجذور التاريخية والتطورات المعاصرة للمواطنة. ويتضمن هذا الهدف عدة أهداف فرعية نجملها فيما يأتي:

1- تحليل واستخلاص الأنماط التي عاصرها مفهوم المواطنة منذ القدم إلى الآن.

2- إبراز المفهوم المعاصر للمواطنة المعاصرة والقيم التي يكرسها في المجتمع.

3- التعرف على السياق التاريخي الذي أدى إلى بروز مفهوم التربية على المواطنة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة: ما هي الجذور التاريخية والتطورات المعاصرة للمواطنة؟ ويتضمن هذ التساؤل عدة تساؤلات فرعية نجملها فيما يأتي:

1- ما هي الأنماط التي عرفها مفهوم المواطنة منذ القدم إلى الآن؟

2- ما هو المفهوم المعاصر للمواطنة والقيم التي يكرسها في المجتمع؟

3- ما هو السياق التاريخي الذي أدى إلى بروز مفهوم التربية على المواطنة؟

خامساً: منهجية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة نظرية وصفية تحليلية، فإن المنهج الوصفي التحليلي المقارن يُعد منهجاً مناسباً لوصف وتحليل الجذور التاريخية للمواطنة خلال الحقب التاريخية المختلفة، وتكوين تصور شامل حول أنماط المواطنة في المجتمعات عبر التاريخ والتطور المعاصر الذي تحقق للبشرية مع انتشار الديمقراطية.

سادساً: مفهوم المواطنة:

1- المفهوم اللغوي للمواطنة:

قبل سرد تاريخ الحريات في العالم، وبيان بدايات ظهور حقوق المواطنة، لا بد من التعريف بالأصول اللغوية لمفهوم المواطنة، حيث يتناول هذا المحور الأصول الأولية لمفهوم المواطنة والمصطلحات اللغوية الأولية التي اشتق منها مفهوم المواطنة. ويفسر المعنى اللغوي لمصطلح (وطن)، ومعنى مصطلح (مواطن) على أنهما الجذر الذي انطلق منه مصطلح (المواطنة)(الموسمي 2009)، فقد تم التعريف بهم لغويا على النحو التالي:

أ- الوطـــــن:

المواطنة في اللغة العربية من وطن: المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله وفعل أوطن أي أقام، وأوطنه اتخذه وطناً، ويقال أوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطنا(ابن منظور 1994).

وتعرف المواطنة بأنها مصدر للفعل (واطن) وهو فعل يقتضي المشاركة في الموطن والتوافق على العيش المشترك فيه، أي أن المواطنة هنا تقتضي أمران: المعايشة والإقامة في مكان جغرافي محدد أولاً، والتوافق على الفعل (أي التعايش) ظاهراً وباطنا. (أسليم 2009).

في حين يرى آخرون أن لفظ (المواطنة) ظهر في اللغة العربية في بدايات القرن العشرين كمشتق لكلمة (الوطن)والذي كان يعني محل الإقامة ثم أصبح يشير إلى أرض المنشأ أو الولادة(أسليم 2009).

ويعرف الوطن بأنه (عش الإنسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته) وبأنه الدار والمسكن والمحل والبيت الكبير ومسقط الرأس، ويمكن القول بأنه الحيز الجغرافي الذي تعيش وتعتاش عليه مجموعة بشرية معينة، حيث يتفاعل الأفراد مع بعضهم ومع الأرض التي يقطنون عليها(سميح 2000).

وهو مصطلح قديم ورد ذكره في روايات عديدة تحث على حبه والذود عنه والعيش فيه بكرامة. وورد مصطلح الوطن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإن النسبة إلى (وطن: وطني) استخدمت في مواجهة الأجنبي فقد كثر الحديث بعد (الثورة العربية الكبرى)(داغر 2012) عن حب الوطن وعن الغيرة الوطنية ويسمي العرابيونأنفسهم "الوطنيون"(عيسى 2018).

وتعرف الوطنية بأنها تعبير قومي يعني حب الشخص وإخلاصه لوطنه، ويشمل ذلك الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن(رضوان 1997).

ب- المواطـــــن:

ظهر مفهوم المواطن، لأول مرة في بداية القرن السابع عشر، في كتابات هوبيز وخاصة في كتاب المواطن. ويعد هوبيز (السيادة) و(السلطة) يجب أن تؤسسا على عقد بين الأفراد يثبتون فيه مصالحهم الخاصة التي يقوم الملك بحراستها حيث (تقوم السيادة على عقد بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك)(مؤسسة أعمال الموسوعة 1990).

ويعد (هزوب) الدولة شخصا واحدا يمثل مصالح مجموع الأفراد التي يمثلها العقد الذي تقوم الدولة بحراسته والسهر على تنفيذه. ويعتبر الدولة بأنها مجموعة المصالح الخاصة وعليها أن تدافع عن المواطن وهذا لا يتخلى عن حقوقه للدولة إلا من أجل حمايته، والدولة تفقد مبرر وجودها إذا لم يؤمن الأمن وإذا لم تحترم الطاعة(أسليم 2009).

أما (جون لوك)، فإنه يعتبر المواطن القيمة العليا في المجتمع المدني الذي يتمتع بحقوق طبيعية، وأولها حق الملكية التي يعتبرها أصل الحريات التي لا يمكن أن تحد منها القوانين. إن الإنسان بنظر (لوك) كائن عاقل يبحث عن السعادة التي لا تنفصل عن الحريات السياسية التي يتمتع بها المواطن، وأن لا سعادة بدون ضمانات سياسية ولا سياسة حقه إذا لم تهدف إلى نشر السعادة المعقولة(المعجم الفلسفي 1986).

ويذهب الباحثون إلى أنه بناء على تعريف الوطن فقد تم اشتقاق تعريف المواطن بأنه الإنسان الذي اتخذ له بلدا وموطنا سواء ولد فيه أم لم يولد، يقم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل، ويمثل لبنة قوية في ذلك الوطن فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واستقراره ويرتبط بمواطني ذلك البلد في تحقيق مصالحه العامة والخاصة، ليسهموا في تنمية وطنهم وبناء مجتمعهم(بن حسين 2005).

وعرف آخرون (المواطن) بأنه الشخص الذي له حقوق وعليه واجبات تجاه وطنه على أساس المساواة والعدل أمام القانون وأنه صاحب المسئولية تجاه قضايا مجتمعه وإشكالياته، وهو الإرادة التي تصنع من الوطن رمزا يضاهي بقية الأوطان الحضارية الأخرى(مكروم 2004).

ج- المواطنـــــة:

تستعمل كلمة المواطنة في اللغة العربية في الوعي واللاوعي الجماعي، لكن غالبا ما ينحسر معناها في ذهن أبناء الوطن بأنها اتباع لقادة أو رعاية لسلطان إلا أن للمفهوم أهمية في بناء وعي حضاري إنساني جديد يسهم في تجاوز المجتمع العضوي إلى المجتمع المدني(ليلة 2010).

وتشير الدلالة اللغوية للمواطنة في اللغة العربية إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، وهي دلالة صحيحة، ولكنها غير كاملة مقارنة بما يحمله هذا المفهوم من حمولات قانونية وسياسية وعاطفية(مناع 1997).

فالمواطنة مأخوذة من المشاركة وتعرف بأنها انتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ وأخلاق لتصبح سلوكا في حياة الفرد وضميره الذي يشكل جزءا من شخصيته وتكوينه وتقوم بدور في بقاء الإنسان خادما لقومه بانيا لحضارتهم وإن شق عليه ظلمهم وتخلفهم(مباركية 2011).

وتعرف بأنها المشاركة والارتباط الكامل بين الإنسان ووطنه المبني على أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومساواة، ينجم عنه شعور بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن، في ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات، فالمواطنة تفاعل إيجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسة منظومة القيم لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن(حمود 2000).

سابعاً: المواطنة في العصور القديمة:

يعتبر مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة، وقد كان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة أو ما يقاربه من معان في الأدبيات بزمن بعيد. فقد استمر الصراع عبر العصور من أجل تأكيد الإنسان لذاته والمطالبة بحق الشراكة في الطيبات وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات(الكواري 2004).

لقد ناضل الإنسان من أجل ذلك، وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانييناوالإغريق والرومان(الدجاني 1999). وقد استجابت الحكومات الملكية التي سادت في تلك الحقبة بدرجات متفاوتة لمطالب بعض الفئات التي تعتمد عليها(مثل النبلاء والكهنة والمحاربين) ومنحتها درجة من المساواة أعلى من غيرها من بقية السكان (Encyclopedia Britannica, 1992).

كما عرفت حضارات شرقية مثل سورية والعراق ومصر واليمن "دولة المدينة" قبل غيرها من حضارات الغرب، فظهرت مدن (إيبلا وأوغاريت وماري) (شعبان 2012)، وهي مدن نظمت فيها حياة الأفراد في المجتمع، كما نظمت فيها حياة الأفراد في الدولة، وفق قواعد محددة والحالة مشابهة في ممالك اليمن القديمة(أسليم 2009)، فقد أظهرت بعض تلك

الحضارات تميزاً في إعطاء دور مهم للمرأة إلى حد وصولها إلى مرتبة الحكم والملك، مثلما اشتهر عن (بلقيس وسميراميس والزباء) ((أسليم 2009)).

كما أن الحكمة قد هدت بعض الملوك في الحضارات الزراعية(العجيلي 2012) مثل حمورابي إلى أهمية إقامة الشرائع وإصدار القوانين التي تنظم الحياة وتحدد الواجبات وتبين الحقوق، وذلك من أجل تحقيق قدرا من الاستقرار والسلم الاجتماعي من خلال إقامة النظام وتحقيق قدرا من المساواة أمام القانون بين من يعتبرهم النظام السياسي متساوين(الطعان 1989).

كذلك عرفت الجزيرة العربية قبل الإسلام أشكالاً لتنظيم السلطات وتوزيعها وتحديد العلاقات على الرغم من التنوع الإثني والديني الشديد الذي كان موجوداً فيها، وكان "حلف الفضول" أحد أبرز الإنجازات في مجال حفظ حقوق المواطنة وصونها في ذلك الوقت(أسليم 2009)،إذ يعتبر هذا الإعلان (حلف الفضول) من أقدم إعلانات حقوق الإنسان وهو تحالف تقوده القيم والمبادئ الإنسانية، التي لا تفرق بين الأعراق والأجناس والديانات، فالحق في مفهومهم أحق أن يتبع والحق عندهم أحق بأن ينتصر له، وقد تداعت قبائل من قريش فاجتمعوا وتحالفوا وتعاقدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرها ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته(أجقو 2007).

ولعل الحضارات القديمة والأديان والشرائع التي انبثقت عنها، قد ساهمت في وضع أساس للمساواة لإقامة أسس الإنصاف والعدل والمساواة في الأرض، فاتحة بذلك أبواب رحبة لسعي الإنسان إلى تأكيد فطرته وإثبات ندیته وحقه في الاعتبار، باعتباره انسانا قبل كل شيء (مباركية 2013)، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي لوضع أسس مفهوم المواطنة.

ثامناً: المواطنة في العصر اليوناني والروماني:

تبلورت فكرة المواطنة وتطورت بشكل بارز منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد عند الإغريق والرومان(Dawn Oliver, and Durok Henler,1994)، لكن هذا المفهوم عرف أولاً في أثينا بسبب نجاح هذه الدولة في تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد من حيث حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولا إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة وحق ملكية الأراضي وحضور الاجتماعات الحكومية وحق التقاضي والوصايا(قرواني 2011).

ولم تبلغ الديمقراطية الأثينية أوجها إلا في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد ويرجع الفضل في ذلك إلى (سولون) الذي وصل إلى الحكم في أثينا وقام بإصلاحات اقتصادية وسياسية وضعت اللبنة الأولى للديمقراطية في العالم.

وقد تبنت تجربة أثينا مبدأ الديمقراطية المباشرة وارتكزت على المساواة السياسية وبدرجة أقل المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين مواطني أثينا أو على الأقل بين الفئة (Politis)التي شكلت ما يعرف باليونانية (البوليتس) المواطن الحر أو أحد سكان المدينة (Polis).

ومع هذا فإن مفهوم المواطنة الأثينية لا يتطابق مع مفهوم المواطنة الكاملة بالمعنى المعاصر فظل ذلك المفهوم قاصراً والسبب في ذلك أنه لم يكن يشمل جميع فئات المجتمع. فالمواطن هو الرجل الاثيني الحر مما يعني أن هناك أناسا لا يتمتعون بحقوق المواطنة من ملكية ومشاركة في الحكومة، فالعبيد والنساء وكثير من العمال والأجانب لم يكونوا

يتمتعون بهذه الحقوق لأنهم لم يعتبروا مواطنين أحرارا وجزءا من الشعب صاحب السيادة. ولم تكن هذه المواطنة تغطي كل الحقوق والواجبات العامة.

ولهذا فإن مفهوم المواطنة في بلاد الإغريق كان مفهوما طبقيا وكانت تسمية المواطن تطلق على الأسياد دون العبيد في أثينا وعلى الحكام الغزاة دون المحكومين من السكان الأصليين في أسبارطة(وطفة 2006).

أما في روما فإن مفهوم المواطنة تطور عن مواطنة أثينا التي كانت منحصرة في الحقوق السياسية أساسا فقد شملت الحقوق المدنية والسياسية وكان الفرد الروماني جنديا في زمن الحرب وسياسيا في زمن السلم(اللطيفي 2008).

ومع ظهور المسيحية وانحراف ممارسات رجال الدين تراجعت المواطنة وتضاءلت حقوقها لفترة من الزمن ثم عادت من جديد إلى ماهيتها بعد ترجمة كتابات "أرسطو" وتدريس القانون الروماني في الجامعات وبعد كتابات توماس هوبز وجان جاك روسو، وكان ذلك بمثابة بيئة مناسبة لظهور مفهوم جديد للمواطنة(اللطيفي 2008).

وتوسع مفهوم المواطنة بتوسع الامبراطورية الرومانية وانتشارها، كما تمت مأسسته وقوننته ومنحه إلى رعايا روما في محمياتها وقدم مكافأة إلى المدن التي ساعدت روما في حروبها العديدة ضد القوى المنافسة لها، فقد كان التوسع الروماني والحاجة إلى ولاء المقاطعات والمحميات البعيدة جغرفيا عن مركز الامبراطورية عاملا محركا لتعميم حقوق المواطنة وواجباتها على كل أجزاء روما.

فقد أعلن الامبراطور الروماني كاراكلا (Caracallus) أن كل رجل حر في الإمبراطورية الرومانية هو مواطن روماني، وبالتالي لم تعد المواطنة امتيازا مقصورا على فئة أو طبقة معينة،وأصبحت تستخدم للتمييز بين أحرار روما والغرباء البرابرة (Barbarians) (Preuss,2011).

تاسعاً: المواطنة عند العرب الأوائل:

تميزت الأعراف والتقاليد القبلية عبر التاريخ بأن إدارة شئون القبيلة العربية كانت تتم بالتعاون الطوعي بين شيخ القبيلة ورؤساء العشائر والبطون وكان هذا الأسلوب في الإدارة يسمى الشورى((Preuss,2011).).

ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم، من بينها اختيار شيخ القبيلة. وقد كان أكثر ألقاب شيخ القبيلة استخداما هو (السيد) ويتم اختيار السيد بانتخاب حر بين الأفراد الذكور وليس بالوراثة. كذلك، كانت المشاركة تتم من قبل القبائل أو العشائر والبطون لتقديم المشورة لشيخ القبيلة في الشئون العامة. وكان في الدولة القتبانية(العسلي 1989) مجالس تمثل الشعب وكانت مجالس القبائل تجتمع إذا حدثت بعض الظروف السياسية التي تستلزم انعقادها وكذلك إذا أريد تغيير بعض النظم الاقتصادية. وكانت القوانين والأنظمة تصدر من مجالس القبائل، وفي مجلس الدولة، باسم الملك(السعدي 2018).

فقد عرف العرب في اليمن قدرا من المشاركة السياسية حيث كان يوجد في الدولة القتبانية مجالس تمثل الشعب كما في مجالس القبائل التي تمثل القبائل الموالية وتصدر بعض القوانين ففي دولة قتبان كان مجلس القبائل ينظر في الأمور الاقتصادية والسياسية ويصدر القوانين(السعدي 2018). كما عرفت دولة سبأ ومعين أشكالا متنوعة من المشاركة

السياسية. فقد كان مجلس القبائل في دولة سبأ يشارك الملك في القضايا السياسية وفي دولة معين كان إلى جانب سلطة الملك مجلس يضم ذوي الخبرة والاختصاص(معروف 1975).

وقد هيأت التقاليد القبلية والتجارب السياسية العربية إلى جانب التطور التجاري والاستقرار الذي فرضته ظروف مكة وجعلت أهلها يميلون إلى السلم، لأن يبرز فيها نوع من حكم المدينة(معروف 1975)منذ أن ثبت قصي بن كلاب (الجد الرابع للرسول) رئاسته على قومه بمكة وقام بتشكيل مجلس (الملاء)(علي 1977) الذي كان ينظر في شئون الكعبة والتجارة وتجهيز القوافل ودخول الحروب وعقد الاتفاقيات والمعاهدات(علي 1977)

وقد كانت التقاليد القبلية عند العرب تقضي بأن على شيخ القبيلة أن يشاور رجال الملأ من قومه في كل مال له صلة بأمورهم العامة. وكان رجال الملأ يتألفون من رؤساء الأسر والعشائر وعدد من الأفراد الذين تقدمهم سجاياهم الحميدة من أفراد القبلية (الزبيدي 2015).

ويرتبط ظهور مجلس الملاء في مكة في القرن الخامس الهجري بعودة قصي بن كلاب بن مرة وهو من قبيلة قريش إلى مكة. فقد ولد قصي في مكة في مطلع القرن الخامس، إلا أنه لم يتجاوز فيها مرحلة الطفولة، إذ اضطرت أمه فاطمة بنت سعد إثر وفاة أبيه وزواجها من رجل من بني عذرة إلى مغادرة مكة والإقامة مع طفليها في ديار قومه في منطقة تبوك على مشارف بلاد الشام(الملاح 2011).

وحين بلغ قصي مبلغ الرجال قرر العودة إلى مكة ليعيش مع قومه وكان له فيها شقيق أكبر منه سناً هو زهرة بن كلاب. وقد استطاع أن يلفت الأنظار إلى نفسه في مكة فاشتهر بأنه كان رجلاً جليداً، حازما، بارعا، وبذلك تمكن من خطبة إبنة سيد مكة حليل الخزاعي وتزوج منها‘فلما انتشر ولد قصي وكثر ماله وعظم شرفه هلك حليل وبذلك أصبح الطريق مفتوحا أمام قصي للسيادة على مكة (ابن أسعد 1999).

وتختلف الروايات في بيان الطريقة التي تولى فيها قصي الزعامة على مكة. فتذهب أرجح الروايات إلى أن حليلا أوصى بأن يتولى قصي ولاية البيت والقيام بأمر مكة إلا أن قبيلة خزاعة رفضت أن يتولى قصي الزعامة عليها فاضطر أن يستعين برجال من قريش وكنانة وقوم أخيه لأمه من قضاعة وبذلك استطاع أن يقضي على معارضة خزاعة ويفرض سلطانه على مكة. ومن أجل أن يوطد قصي مركزه في مكة قام بتجميع أبناء قبيلته (قريش) وأسكنهم في مكة، وكانت قريش قبل ذلك تعيش في أطراف مكة، فكان بعضهم يعيش في شعاب ورؤوس جبال مكة(ابن أسعد 1999).

وتألفت حكومة الملأ في عهد قصي من رؤساء الأسر التي تعاونت في توطيد سلطته على مكة، وقد أسكن قصي هذه الأسر في بطن مكة حول الحرم فعرفوا باسم قريش البطاح وقد تزايد عدد أفراد هذه الأسر بمرور الزمن حتى أصبحوا يمثلون غالبية سكان مكة في عصر الرسالة. أما الأسر القريشية التي سكنت في أطراف مكة فقد عرفت بقريش الظواهر.

لقد ترتب على هذا التوزيع السكاني لقريش في مكة أن أصبحت إدارة شئون الحرم وبقية أوضاع مكة بأيدي قريش البطاح(الأزرقي 1989)، كما أتاحت لهم الفرصة لممارسة التجارة وتنمية ثرواتهم، أما قريش الظواهر فقد غلبت عليهم حياة البداوة والرعي. لذا كان دورهم في السياسة المكية محدودا(إبن حبيب 1942).

وقد اضطلع قصي بن كلاب في إيجاد حكومة في مكة تهتم بأمورها العامة وتنشئ الوظائف التي تساعد على تلبية احتياجات الناس، عن طريق اتباع الخطوات الآتية:

أ- إن نجاح قصي في تولي السلطة في مكة وإسكانه للأسر القريشية فيها، قد رفع من مكانته في نظر قومه فمنحوه ثقتهم المطلقة مما ساعد على توسيع سلطانه في مكة فجاوزت السلطة التي كانت تتمتع بها سلطات رؤساء القبائل(إبن هاشم 1989).

ب- حينما قام قصي بتنظيم الوظائف الدينية المدنية في مكة أبقى الوظائف ذوات الطبيعة الدينية الخالصة التي كانت متصلة بمناسك الحج بيد أصحابها القدماء(إبن هاشم 1989).

أما الوظائف المدنية والسياسية سواء تلك المتصلة بخدمة الحرم والحجاج أو المتصلة بإدارة المجتمع المكي وتنظيم علاقاته العامة الداخلية والخارجية. فقد قسمها على خمس وظائف، حصرها جميعا بيده، وهذه الوظائف هي:

-الرفادة: توفير الخدمات للحجاج من طعام وشراب وغير ذلك(الملاح 1999).

-السقاية: توفير المياه للحجاج حيث يكثر الناس ويشح الماء(إبن هاشم 1989).

-الحجابة: تعد من أقدم وظائف مكة لأن القائم عليها تكون لديه مفاتيح الكعبة.

-اللواء: هو العلم الذي يحمل في المعارك وتدور حوله الحروب وهو يرمز عادة لمن تكون بيده قيادة قومه في الحروب والمعارك(ابن أسعد 2005).

-دار الندوة: يشارك فيها رجال الملأ من قومه في كل ماله صلة بأمورهم العامة، فكانت هذه الدار بمثابة دار الحكومة لأنها كانت تعنى بأمور أهل مكة كافة(غالي 1963).

إن نجاح قصي في حكم مكة وتنظيم إدارة مستقرة فيها قد ساعد على توافر أركان دولة المدينة في مكة من وجهة نظر القانون الدستوري(إبن هاشم 1989).، حيث توفر (ركن الإقليم) وكان يتألف من بطن مكة وظواهرها(غالي 1963). وركن (الشعب) الذي تألف من رؤساء العشائر القرشية التي سكنت مكة فضلا عن سكان مكة القدماء من خزاعة وغيرهم وركن (الحكومة)، وقد تألفت من رؤساء الأسر والعشائر المكية برئاسة قصي بن كلاب وهم ملأ مكة، وركن (الاستقلال) حيث تجمع المصادر على أن قصي كان يحكم مدينة مكة حكما مستقلا بعد أن بسط سلطانه عليها وأسكن قبيلته فيها(الأزرقي 1989).

عاشراً: المواطنة في الإسلام:

أصبح مفهوم المواطنة مع ظهور الإسلام في جزيرة العرب أكثر وضوحا لما حمله من منظور انساني لوحدة البشر ومساواتهم في الحقوق والواجبات، ولهذا كان الإسلام أكثر تسامحا مع الآخرين من الحضارات المعاصرة له (شلتوت 1992).

ولم تعرف المواطنة عبر التاريخ القديم أسمى صورها النظرية والعملية مثلما عرفته في العهد الأول للإسلام مباشرة مع نزول الوحي على الرسول (ص) وبعد الهجرة إلى المدينة المنورة(الشعيبي 2006).

فقد وضع الرسول (ص) بعد الهجرة للمدينة المنورة أول دستور وإصدار مدني ينظم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين إذ اعتمد الرسول (ص) في (الوثيقة)(الفهداوي 1998) مبدأ المواطنة فوضعت فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة الكاملة التي يتساوى فيها المسلمون مع غيرهم من ساكني المدينة المنورة ومن حولها.

فقد تكونت الدولة الإسلامية منذ نشأتها بالمدينة تحت قيادة الرسول (ص) وعلى أساس دستوري مكتوب من رعايا مختلف الديانات: المسلمون من المهاجرين والأنصار وأهل الكتاب من اليهود وبقايا مشركي المدينة وأطلق عليهم رعايا الدولة الإسلامية ".

وتشير المصادر التاريخية إلى أن معنى (الرعية) كما جاء في الحديث الشريف قول رسول الله (ص): (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته) ينطبق على عدة صور من المسؤولية إلا أن القدر المشترك هو رعاية جميع حقوق الرعية ورعاية جميع الحقوق المشروعة هي لب كلمة "المواطنون" بحسب المصطلح المعاصر، فلا وجه للتفريق بين مدلول الرعايا والمواطنين في المجتمع الإسلامي.

وتتضمن (الوثيقة) ما لا يستطيع أحد أن ينكره، ذلك على إثر التعاقد السياسي بين النبي (ص) والأنصار في بيعة العقبة الثانية وهجرة الرسول إلى المدينة تكونت دولة جديدة متنوعة الأديان والأعراق على أساس دستور مكتوب وهو (صحيفة المدينة) لها ذاتية مستقلة تميزها عن غيرها، يحكمها قانون واحد وتسير حياتها وفقا لنظام واحد، وتهدف إلى غايات مشتركة بين جميع طوائفها(الشعيبي 2006).

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الوثيقة قررت أن الآخر مهما كان (عرقه، جغرافيته، فكره، عقيدته) هو سنة كونية لا يمكن إلغائه أو إقصائه، وواقع اجتماعي لا يمكن تجاوزه، كل هذه الفروقات راعتها بنود الوثيقة لتلبي حاجة المجتمع آنذاك للتعايش المشترك بين الناس أفرادا وجماعات وترقى بنودها من ضيق القبيلة إلى سعة الدولة(عبد الله 2010).

وكانت (الوثيقة) قد أنصفت (الآخر) اليهودي بعدم التدخل في شؤونه الداخلية وأحواله الشخصية فيما يتعلق بالحكم والقضاء، فإنها في المقابل تركت له حرية الاختيار في الاحتكام إلى أهل ملته أو إلى النبي (ص) ونتيجة لهذا التخيير تحاكم اليهود إلى الرسول (ص) فيما كانوا يتظالمون به في الدية (إبن هاشم 1989).

كما تشير المصادر التاريخية إلى أن الرسول (ص) أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة. ويوضح ذلك دستور المدينة (صحيفة المدينة) التي تعد مرجعية دستورية لسكان المدينة النبوية وتعرض بنود صحيفة المدينة (47 بنداً) مبادئ مهمة لفكرة المواطنة، حيث نصت على تكوين مفهوم (الوطنية/المواطنة) واحترام حقوقه وواجباته لكل من سكن المدينة مسلما كان أو غير مسلم إضافة إلى تحديد النطاق الجغرافي الذي يحاسب عليه أي إنسان اقترف جرما داخل ما يسمى بجوف المدينة.

كما تؤكد الصحيفة مفهوم النصرة المتبادلة بين سكان المدينة مسلمين وغيرهم، وتعرض الصحيفة في مواضع مختلفة أن الاحتكام حين التشاجر والاختلاف هو لله ورسوله ما يعني السيادة الشرعية وتشتمل الصحيفة على آداب وتنظيمات كثيرة، ويمكن أن نوضح أهم البنود التي نصت عليها الوثيقة (إبن هاشم 1989):

-إعلان الدستور: لقد كانت الصحيفة بمثابة إعلان دستور حيث وضع الخطوط الكلية الواضحة لنظام الدولة في الداخل والخارج أي فيما يتعلق بعلاقة أفراد الدولة مع بعض وفيما يتعلق بعلاقة الدولة مع الآخرين(البوطي 1990).

- تحديد مفهوم الأمة: فالأمة في الصحيفة تضم المسلمين جميعا مهاجريهم وأنصارهم ومن تبعهم ممن لحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس، وشملت المشركين من أبناء قبيلتي الأوس والخزرج واليهود من بني عوف وغيرهم. وذلك لأنهم ارتضوا أن يعيشوا في إطار الأمة على وفق المبادئ التي جاءت بها الصحيفة(الملاح 2005).

وبين سبحانه وتعالى وسطية هذه الأمة في قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع إيمانكم إن الله بالناس لرءوف رحيم)(سورة البقرة، آية 143.).

- تحديد مفهوم المواطنة: اعتبرت الصحيفة اليهود جزءا من مواطني الدولة الإسلامية وعنصر من عناصرها، ولذلك قيل في الصحيفة: "وأن من تبعنا من يهود، فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصر عليهم". وكذلك قيل في الصحيفة: "وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين"(عبد الله 2010).

- تحديد السلطة العليا: جعلت الصحيفة الفصل في كل الأمور بالمدينة يعود إلى الرسول (ص) فقد نصت على مرجع فض الخلاف، وقد جاء فيها: "وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله وإلى محمد"(سالم 1989).

- الحريات والحقوق: فقد أعلنت الصحيفة أن الحريات مصونة، كحرية العقيدة والعبادة وحق الأمن، فحرية الدين مكفولة(عبد الله 2010). قال تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم)(سورة البقرة، آية 256.). كما جاء في الوثيقة: "لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم إلا من ظلم نفسه"(الصلابي 2000).

- تحديد مبدأ المساواة: فقد جاءت نصوص صريحة في الصحيفة حولها منها: "أن ذمة الله واحدة"، كما ورد في القرآن الكريم تأكيدا لمبدأ المساواة قوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (سورة الحجرات، الآية 13). وقول الرسول (ص): "يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى"(سورة الأنبياء، الآية 92).

حادي عشر: المواطنة في أوروبا:

تشير المصادر التاريخية إلى تأخر مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال ما اصطلح على تسميته في أوروبا بالعصور الوسطى التي امتدت من 300-1300 بعد الميلاد، وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة(Norman Cantor, 1968)، ومن جهة أخرى بسبب سيادة سلطتين

في تلك الفترة: الحكم الملكي المطلق، والثانية سلطة الكنيسة(علي الكواري 2004). لقد عرفت أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثورات كان لها الأثر الكبير في تغير وجه العالم في كل المجالات وكان لها الفضل في انتقال الحضارة الأوروبية إلى الديمقراطية وتطور مفهوم المواطنة. تلك الحقب عرفت فيها وثائق مهمة بين الملوك وشعوبهم وظهورها نجم عنه انتقال أوروبا إلى عصر يمتاز بحريات أكبر ودول تسودها الديمقراطية (علي الكواري 2004).

ويشير التاريخ الاقتصادي لأوروبا ومستعمراتها إلى العلاقة بين الحاجة إلى جني الضرائب من السكان من جهة، وفكرة المشاركة السياسية من جهة أخرى. فالمشاركة السياسية تمت في دول الشمال الأوروبي الفقير نسبيا مثل الدول الاسكندنافية وبريطانيا بسبب حاجة الملوك إلى الاعتماد على شعوبهم في تحصيل الضرائب وبالتالي تشجيعهم على الانتاج وزيادة قدرتهم الضريبية من خلال السماح بمزيد من المشاركة السياسية واستتباب الأمن الاجتماعي.

بينما تأخرت المشاركة السياسية في دول أوروبا الجنوبية وعلى الأخص اسبانيا والبرتغال بسبب قدرة الملوك على ملء خزائنهم من ذهب المستعمرات في أمريكا (ريع الاستعمار)، وبالتالي اعتمد ملوكها في الإيرادات على مواردها الذاتية وإنتاجية سكانها مثل بريطانيا(Encyclopedia Britannica). فيما اشتهرت (انجلترا وأمريكا وفرنسا) كدول شهدت أحداث أسست لتاريخ ميلاد الحريات في أوروبا، وتلك التحولات التي سادت تأثيراتها العالم.

وتشير الدراسات إلى ثلاث تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة مرت بها التغيرات السياسية التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة أولها تكوين الدولة القومية، وثانيها المشاركة السياسية وثالثها إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات(Encyclopedia Britannica) وذلك كما يلي:

1- بروز الدولة القومية:

تكونت الدولة القومية الحديثة في دائرة الحضارة الغربية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة وسعيهم لنزع حق السيادة منها وإقرار استقلال الملوك الخارجي إزاء البارونات والأباطرة. وإلى جانب ذلك كان هناك عاملان مهمان في تكوين الدولة القومية في أوروبا:

أولهما: اختراع البارود: الذي كان عاملا بارزا في قيام الدولة القومية الحديثة في أوروبا، وذلك عندما استطاع الملوك فرض سيطرتهم على ممالكهم وإخضاع أمراء الإقطاع لسلطتهم(علي الكواري 2004).، وتحصيل الضرائب منهم ومن جميع السكان مباشرة(Encyclopedia Britannica).

وثانيهما: عامل قومي من حيث نزعة كل قومية في أوروبا إلى تكوين دولتها على أساس قومي تاريخي يسعى إلى قوة الأمة ونجاحها(ماكيفر 1980).

2- المشاركة السياسية:

بعد أن استخلص الملوك حق السيادة من الكنيسة وفرضوها على أمراء الإقطاع وزالت الموانع أمام إقامة الدولة القومية، أخذت المشاركة السياسية دورا بارزا في تكوين الدولة القومية، وذلك عندما أصبحت علاقة الدولة أو الملك مباشرة مع السكان أو الشعب(ماكيفر 1980). كما كانت حاجة الملوك إلى إيرادات كافية تدفعهم إلى فرض وتحصيل مزيد من الضرائب، الأمر الذي لم يكن يسيرا دون وجود تمثيل لدافعي الضرائب أو المؤثرين في دافعيها، تقنع دافعي

الضرائب بدفعها وتراقب سبل صرف تلك الضرائب وساد القول الشهير" No Taxation Without Representation"(ماكيفر 1980).

3- حكم القانـــــون:

والعامل الثالث الذي أرسى أسس المواطنة المعاصرة كان يتمثل في حكم القانون وصولا إلى المساواة أمامه. وقد بدأ حكم القانون في دائرة الحضارة الأوروبية ينتشر ويتسع نطاقه في العصر الحديث عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة(Encyclopedia Britannica). وانتشرت فكرة العقد الاجتماعي والحكم الدستوري وتحويل الدولة إلى مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها تتقاسم السلطة فيها ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية لا يسمح بالجمع بينهم في يد واحدة وتنظم علاقة التعاون بينهم وفق شرعية دستورية. وقد تحدد ذلك عندما أقر إعلان الاستقلال في أمريكا وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا(بيلون 1983)، وصدور دستورا البلدين عن مطالب الثورات المؤسسة للديمقراطية في البلدين.

وبقيام كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية تم وضع حد لحق الملوك في السيادة وتحول البلدان إلى جمهوريتين، وانتقلت السلطة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات، وفق شرعية دستورية في إطار حقوق الإنسان والمواطن. أما بريطانيا فإن السلطة انتقلت فيها إلى البرلمان تعبيرا عن تطورها السياسي التدريجي والإصلاحي((علي الكواري 2004)).

ثاني عشر: المواطنة والديمقراطية في المجتمعات الحديثة:

تعتبر كلمة الديموقراطية بالإنجليزية (Democracy) كلمة يونانية تتكون من مقطعين: المقطع الأول (Demos) ويعني الناس أو الشعب، والمقطع الثاني (Kratein)، ويعني الحكم، وبذلك يشير مفهوم الديموقراطية لغة إلى حكم الشعب أو حكم الأغلبية (Paula Becker,2008).

وتُعرف الديموقراطية اصطلاحاً بأنها نظام الحكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب الذي يمارس سلطته بشكل مباشر، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتم انتخابهم لتمثيل الشعب بالاعتماد على عملية انتخابية حرة، حيث ترفض الديموقراطية جعل السلطة كاملة ومركزة في شخص واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليجاركي (حكم الأقليات) (Victor Kiprop,2019).

وتُعرف الديموقراطية أيضاً بأنها حكومة الشعب من الشعب للشعب، وهذا يعني أولاً أنها شكل من أشكال أنظمة الحكم، يشارك فيه المواطنين على قدم المساواة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وثانياً السماح لجميع المواطنين اقتراح وتطوير وإصدار القوانين (جون دن 2005).

ومن ثم، يُعد مفهوم الديموقراطية أشمل من مفهوم الحرية، ويرجع السبب وراء ذلك لكون الديموقراطية تشمل مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتمحور حول الحرية، إضافة لامتلاكها مجموعة واسعة من الإجراءات والممارسات السياسية التي تشكلت عبر فترات طويلة. إضافة إلى أن هناك مجموعة من الأسس التي يجب أن يمتلكها المجتمع من أجل تسميته بالمجتمع الديموقراطي، والتي تم اختبارها من قبل كل من حقوق الانسان والحكم الدستورية.

وتعتمد الديمقراطية في الأساس على مدى قدرة الأنظمة على تعزيز بيئة المواطنة، وتقوم المواطنة على ركائز مهمة وجدت في قلب حراك شعوب العالم التي تحولت إلى ديمقراطيات عالمية وأصبحت أساس نشوء الأنظمة الديمقراطية والبرلمانات في العالم، ومن تلك الركائز (الخير العام) فغاية كل حياة مدنية، سياسية، اجتماعية هي التوصل شيئا فشيئا إلى الخير العام والخير العام يختلف كليا عن المصالح الفردية أو المنفعة الشخصية ويتعالى عليها (العدالة والحقوق) ومن البديهي أن مجتمعا تنتفي فيه العدالة يولد التطرف وعدم الاستقرار، و(العقد الاجتماعي) يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس أي شي آخر عداها هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز ديني أو عرقي أو بسبب الذكورة أو الأنوثة(اليسوعي 2007)، ويرتكز أي دستور ديمقراطي على خمس مبادئ ديمقراطية عامة(منصور 2016):

1- لا سيادة لفرد أو قلة على الشعب والشعب مصدر السلطات.

2- سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.

3- عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

4- ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا ومجتمعيا من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان. وتعبر الفكرة الديمقراطية عن رؤية سياسية لحياة يحياها الناس خلال مشاركة أصحاب الحق وأصحاب المصلحة في حكم أنفسهم بأنفسهم خلال انتخاب ممثلين لهم قادرين على حفظ حقوقهم ورعاية مصالحهم والتعبير عن آمالهم وآلامهم وطموحاتهم.

ولا يكفي لإرساء الديمقراطية إصدار القوانين والموافقة على الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لأن المشكلة الحقيقية تكمن في ترجمة الفكر الديمقراطي إلى أعمال يومية.

فالديمقراطية في جوهرها تعني احترام النظام السياسي لقيم الحرية سواء المتضمن منها الممارسات والحقوق السياسية لأغلبية المواطنين أو المعبرة عن العدالة القانونية والقضائية، بما في ذلك استقلال القضاء، كما أن الديمقراطية تعني الحرية السياسية من جانب المواطن والاستجابة لتفاعلاتها من جانب السلطة(عامر 2016).

عرف أبراهام لنكولن الديمقراطية بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب (Le government du people par le people et pourle people)، فإذا توقفنا قليلا عند هذا التعريف نستطيع أن نستخلص النقاط التالية:

1- على الشعب أن يختار ممثليه:

فهم ليسوا بالضرورة النخبة فقط، المثقفين، رجال الدين، رجال السلطة (عسكر) بل كل شخص من عامة الشعب، يراه القوم مناسبا لتمثيله يصلح لهذا منصب السلطة(عامر 2016).

2- حكم الشعب بواسطة الشعب:

فحكم الشعب، من قبل الشعب، يعنى مجموعة كبيرة تتولى السلطة، فذلك لا يمكن تطبيقه إلا إذا توزعت السلطة على كل أطراف الوطن مما يمهد لنشأة مبدأ اللامركزية(عامر 2016).

3- حكم الشعب من أجل الشعب:

هنا يظهر بشكل واضح أن هدف الوصول إلى السلطة ما هو إلا وسيلة لخدمة المواطنين، وتطبيق القوانين، والسير في الوطن أو المدينة أو البلدية إلى ما يعود بالخير على جميع المواطنين(القصبي 2008).

فالديمقراطية إذا لها قواسم مشتركة وتشير بعض الدراسات إلى ثلاث محاور أساسية تفرضها المعايير الدولية، يتعلق أولها بأسس بناء رأي عام فعال، والثاني بالمواطنة وما تفرضه، وثالثا الحكم المقيد، وذلك كما يلي(القصبي 2008):

أ- الرأي العـــــام:

يستند إلى قاعدة أساسية من جمهور على قدر من الاهتمام والوعي والفاعلية وصحافة حرة مقروءة ومسموعة ومرئية ومناقشات واسعة تشهدها محافل مختلفة من قاعات الدراسة إلى منتديات الحوار أو اجتماعات حزبية أو نقابية ومهنية واجتماعية.

ب- المواطنـــــة:

تقوم على الانتماء للدولة أو الأمة أو القطر على أساس المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، مهما كانت مبرراته أو الأسس التي يقوم عليها كالأصول العرقية أو اللغة أو الطبقة أو الجنس.

ج- الحكومة المقيدة:

تخضع للقانون، فحكم القانون ركن أساسي واحترام الدستور له أولوية، وهي حكومة مسئولة، تخضع لمعايير المساءلة، والشفافية. وهناك مقومات لا يمكن الاستغناء عنها في عملية إرساء وبناء الديمقراطية، ومن أهم تلك المقومات الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحكم الأغلبية بواسطة تمثيل برلماني والفصل بين المجال العام والخاص.

ولعل من أهم تلك المقومات (واقع المواطنة)، فليست كل مواطنة ديمقراطية إلا المواطنة الحقيقية فهي مقدمة النظام الديمقراطي، ولا يمكن ممارسة الديمقراطية قبل قيام نظام ديمقراطي ودون تطوير وتكريس المواطنة لأن المواطنة هي الإمكانية الوحيدة لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه ولممارسة الحد الأدنى من الحقوق ومن ضمن ذلك المطالبة بالحقوق.

وثمة علاقة عميقة وجوهرية بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة، ذلك لأن الكثير من مضامين المواطنة على الصعيدين الذاتي والموضوعي، بحاجة إلى مجال سياسي جديد يأخذ على عاتقه تحريك الساحة بقواها ومكوناتها المتعددة باتجاه القبض على المفردات والعناصر الضرورية لهذا المفهوم.

فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية لا تلغي عملية التنافس الاجتماعي بل تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس نفيه والساعية بوسائل قانونية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصياتهم وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة. ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي إلا بنشوء تلك الدولة المدنية التي تمارس الإيجابية تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها(اليسوعي 2007).

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن الديموقراطية هي منظومة من القيم تأتي على رأسها حرية الرأي والفكر والاعتقاد، أي أنها مرتبطة بعدم المساس بحرية الفكر لدى الفرد مقابل الأغلبية. كما أنها ممارسة حقيقية على أرض الواقع، حيث أصبحت فلسفة حياة وثقافة إنسانية، وتحتاج إلى وقت وجهد كبير وتجارب عملية لتحقيقها، كما أن انتشار الديمقراطية يتطلب تعزيز ثقافة المواطنة التي تضم الحقوق والواجبات، فضلاً عن أن الديموقراطية تمثل تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الأفراد على المستويين الاجتماعي والسياسي، وذلك لأنها تقوي العلاقة والائتلاف والوحدة الوطنية والانسجام بين الفرد والوطن.

وعليه، فإن الديموقراطية تمثل ثقافة واحترام الآخرين، وتعمل على تعزيز قيم المواطنة لدى الفرد، وهنا يأتي دور الثقافة الديموقراطية الذي يقوي مبدأ المواطنة الحقيقية.

وثمة تداخل بين مفهوم المواطنة ومفهوم حقوق الانسان، وكليهما يجسد الديموقراطية بمعناها المعاصر، بحيث يمكن القول إنهما وجهان لعملة واحدة. ويمكن أن نكتشف هذا التداخل بين المفهومين إذا تم الرجوع إلى تاريخ الاهتمام بكليهما. فالاهتمام بقضية حقوق الانسان هو اهتمام بأن يكون للفرد هوية في مجتمعه، أي التأكيد على مواطنة الفرد وانتمائه إلى كيان اجتماعي أكبر. وبذات الطريقة، فإن الاهتمام بعضوية الفرد في المجتمع كمواطن هو اهتمام بحقوقه بوصفه انساناً. وهو اهتمام كذلك بما يتوقع من هذا المواطن من واجبات عليه أن يؤديها في إطار عام من المسؤولية الاجتماعية.

ثالث عشر: شيوع مفهوم التربية على المواطنةفي المجتمعات الحديثة:

لقد عرف الفراعنة والصينيون والاغريق والرومان والعرب وكافة الأمم القديمة أنماطاً من المواطنة تعكس النموذج الاجتماعي السائد الذي تتم فيه، وترتبط بشكل آخر بالتراث والثقافة والحدود الجغرافية لكل من المجتمعات الانسانية.

واتخذ هذا المفهوم معاني متعددة ومتنوعة في كل من المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية في تطورها التاريخي، إلى أن وصول للمرحلة المعاصرة.

وتبدو المواطنة بأبعادها التاريخية مرتبطة أشد الارتباط بالإنسان وفاعلية الذات، حيث تدفعه لتحقيق شروط وسلامة بنية حقوقه وواجباته التي تجعل منه مواطناً صالحاً باعتباره كائناً عاقلاً، مفكراً، حراً، ومسؤولاً. والجدير به أن يتمثل هذه القيم في نظرته لنفسه ولغيره، وفي سلوكه وعلاقاته التي ينبغي أن ترقى إلى مستوى الواجب الإنساني مقابل الحقوق التي يُكفل بها في إطار الدولة، حيث يجب أن فسحت ممارسات المواطنة عبر التاريخ الطريق إلى المجتمع المواطنة والديمقراطية المعاصر.

فقد تطور مفهوم المواطنة بتطور مفهوم الديموقراطية في العصر الحديث، وانتشار الديمقراطية في أصقاع العالم وتضمن مفهوم الديموقراطية مجموعة من الأفكار والقيم التي تستند على مبدأ المواطنة والحريات وحق الانسان في المشاركة في قضايا مجتمعه ووطنه، وحق الوطن على المواطن في الإلتزام بقضايا الوطن التي تعد مصلحة جماعية تتطلب فكرا وعملا موحدا يقدر واقع الديمقراطية التي هي خلاصة تجارب إنسانية ممتدة أفضت إلى نشوء نظام لإدارة المجتمع ينبذ الاختلاف ويعزز قدرة الشعوب على المشاركة في إدارة شؤونهم وتنمية أوطانهم وأمتهم وتوحدهم رغم تنوعاتهم عبر التمثيل المجتمعي البرلماني.

ومن ثم، يعتبر واقع الديمقراطية الصورة التي تعبر عن مدى تقدم الدول ومستوى تحضرها، كونها تستند على فلسفة المجتمع وحضارته، فالمجتمع المتحضر ينتج مجتمع قادر على إرساء مقومات التقدم والتطور والحفاظ في ذات الوقت على البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

لذلك فإن المواطنة أضحت تمثل أبرز القضايا التي فرضت نفسها على ساحة الفكر المعاصر، وخاصة في ظل التطورات التي يشهدها العالم نتيجة لثورة المعلومات والاعلام الرقمي والعولمة بكافة أشكالها وأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإعلاميةمما دعى الدول إلى تركيز طاقاتها في التربية على المواطنة لتنتج مجتمعا معاصرا قادرا على التفاعل وممارسة حقوقه وواجباته على نحو حضاري يفضي إلى تقدم مجتمعاتهاومواكبة مجتمعات العالم نهضتهم الحضارية والتنموية.

وتعرف التربية على المواطنة بأنها عملية تهدف إلى اكساب النشء الخبرات والمعارف اللازمة للعيش في مجتمع ديموقراطي، وتنطلق من أبعاد ثلاثة هي البعد المعرفي، البعد المهاري، والبعد الوجداني (الغريب 2017).

فالرغم من الانتقال الحضاري نحو الديمقراطية في بعض المجتمعات العربية إلا أن تأثير التطور السريع الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعولمةالتي عملت على تذويب الحواجز الثقافية والخصوصية الوطنية (صباغ 2014)والتطورات الديمقراطية السريعة التي عرفتها مجتمعاتنا العربية ضاعف من أهمية التركيز على تقوية اعتزاز الأجيال بهويتهم الوطنيةوتدعيم وعيهم بهذا النظام التنموي المحلي الكوني وزيادة حماسهم للعمل الوطني في ظل قيم العصر ونظم الحداثة.

لذلك زاد اهتمام المجتمعات المعاصرة بالتربية على المواطنة بهدف إعداد المواطن القادر على مواجهة متطلبات الحياة المستقبلية والتعايش معها (المحروقي 2008)وذلك يتطلب وعي انساني بأزمنة اللا ديمقراطية بالمقارنة بالحاضر الذي يتميز بتنام كبير في بنى وقوانين الديمقراطية وفي جهود العديد من الدول لانتاج مواطني المستقبل وكذلك يتطلب وعي القائمين على مختلف مؤسسات الدولة بوظائف التربية على المواطنة (عبد الواحد والهدهود 1999) المتمثلة فيما يلي:

1- المحافظة على المجتمع واستمراره، حيث أن من أهم أهداف التربية جعل الفرد قادراً على التكيف مع البيئة المحيطة به، وهو التكيف الذي يسهم في بقاء الفرد داخل المجتمع ويساعده على التطور والاستمرار.

2- استمرار وتجديد ثقافة المجتمع، وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة في العصور الحديثة تحت تأثيرحاجة الجماعة إلى مضاعفة الجهود من أجل المحافظة عليها، وظهور النظم الديموقراطية التي تحتم تعميم هذه الثقافة بين كافة أفراد المجتمع.

3- التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال خلق جيل جديد يتمتع بصفات اجتماعية تضمن استمرار وتقدم المجتمع وتوحيد أفراده ضمن أطر تربوية اجتماعية معينة.

كما أن ترسيخ فاعلية مجتمع المواطنة والديمقراطية يتطلب مسؤولية مجتمعيةشاملة لمختلف قوى المجتمع والأمة ومواطنين مؤمنين بعوائد الحياة الديموقراطية وتهيئة فكر مؤسساتي قادر على تحفيز دافعية الانسانوتهيئة السبل لظهور

جيل من المفكرين مهتمين ومنشغلين بقضايا الوطن والمواطنة والديمقراطية والتنمية في العلوم الانسانية المختلفة كالاقتصاد والإدارة والتنمية والتعليم والثقافة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والقانونية والدفع بالجامعات الوطنية لتكون في صدارة المؤثرين في تشكيل قدرات وتحركات الأجيال وتعميق انخراطهم في قضايا المجتمع وإعلاء أهمية تعزيز العوائد التنموية للبرامج الجامعية والانتاجات الطلابية.

رابع عشر: خلاصة الدراسة:

لقد تطور مفهوم المواطنة عبر العصور التاريخية المختلفة، واتخذ معاني متنوعة، حيث كان لكل عصر أفكاره ومواقفه. ففي العصور القديمة ارتبط مبدأ المواطنة بسعي الانسان من أجل الانصاف والعدل والمساواة، حيث استمر الصراع عبر العصور من أجل تأكيد الانسان لذاته والمطالبة بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات.

ففي الحضارات المختلفة في واردي الرافدين، مروراً بالحضارة السومرية والأشورية والبابلية وحضارات الصين والهند وفارس والفينيقيين استجابت الحكومات الملكية التي سادت تلك الحقبة بدرجات متفاوتة لمطالب بعض الفئات التي تعتمد عليها مثل النبلاء والكهنة والمحاربين ومنحتها درجة من المساواة أعلى من غيرها من بقية السكان.

وفي العصر اليوناني والروماني تبلورت فكرة المواطنة بشكل بارز منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد عند الاغريق والرومان، لكن هذا المفهوم عُرف أولاً في أثينا بسبب نجاح الدولة في تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد من حيث المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة، وحق ملكية الأراضي وحضور الاجتماعات الحكومية، وحق التقاضي والوصايا. وقد وُضعت اللبنة الأولى للديموقراطية في العالم في تلك الفترة. غير أن مفهوم المواطنة في بلاد الاغريق كان مفهوماً طبقياً، وكانت تسمية المواطن تطلق على الأسياد دون العبيد في أثينا.

وقد توسع مفهوم المواطنة بتوسع الإمبراطورية الرومانية وانتشارها، كما تمت مأسسته وقوننته ومنحه إلى رعايا روما في محمياتها، حيث أعلن الامبراطور الروماني أن كل رجل حر في الإمبراطورية الرومانية هو مواطن روماني، وبالتالي لم تعد المواطنة امتيازاً مقصوراً على فئة أو طبقة معينة.

أما المواطنة عند العرب الأوائل، فقد بدت أكثر وضوحاً في نظام الشورى، القائم على الأعراف والعادات والتقاليد، حيث كانت شؤون القبيلة تتم بالتعاون الطوعي بين شيخ القبيلة ورؤساء العشائر والبطون. أما المواطنة في العصر الإسلامي، فقد أضحى أكثر وضوحاً لما تضمنه من منظور انساني لوحدة البشر ومساواتهم في الحقوق والواجبات، فقد كان الإسلام أكثر تسامحاً مع الآخرين من الحضارات المعاصرة له.

وقد تأخر مبدأ المواطنة في أوروبا حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر بعد حدوث الثورات التي كان لها أكبر الأثر في تغير وجه العالم وبانتقال الحضارة الأوروبية إلى الديموقراطية تطور مفهوم المواطنة. وثمة تحولات مرت بها أوروبا خلال تلك الفترة، أدت إلى إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة، من تلك التحولات: بروز الدولة القومية، والمشاركة السياسية، وإرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات.

واللافت للنظر في التطور الكبير الذي عرفته المواطنة والديمقراطيةعبر التاريخ تحقق بالتقاء بارز بينازدهار الفكر والحراك الانساني من أجل عالم يسوده التوافق والتطور والتنميةوأفرزت تلك العملية تميز الدولة عبر التاريخ بعقود اجتماعية بين الحاكم والمحكوم ونشوء دساتير تنظم حياة البشر وكان ذلك ثمرة لتفاهمات بشرية.

ولا شك في أن الاستفادة القصوى من المواطنة والديمقراطية التي عرفتها مجتمعاتنا العربية في ظل انتشار نظم الديمقراطية في المجتمعات المتقدمةأمر يستحضر أهمية التركيز على خصوصية المواطنة في مجتمعاتنا العربية والاسلاميةوتهيئة السبل لظهور مفكرين في المجالات المختلفة لفهم وتفسير وتعميق خصوصية المواطنة والديمقراطية وتأثيراتها التنمويةوإثارة الحماس لمستقبل الأمة التي تنتظر ميلادا حضاريا جديدا.

فقد كان الرسول (ص) أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة عبر صحيفة المدينة التي كانت بمثابة دستور ومرجعية دستورية لسكان المدينة النبويةوبرغم تميز الحضارة الاسلامية بكونها أكثر تسامحا عن باقي الحضارات عبر التاريخ إلا أن نتاجها الدستوري لم يأخذ سياقا تطوريا عصريامستمد من تطورات الامة.

Abstract

The Historical Roots of Citizenship: A Comparative Social Analysis

By Noah Ahmed Khalifa

The study sheds light on citizenship in human societies during different historical eras, the prevailing pattern in each society, and the developments through which the concept of citizenship passed until democracy prevailed in Europe and spread throughout the world. The study also discusses in detail the concepts of citizenship and democracy and the spread of interest in citizenship education in modern societies. The study also presents, through description and comparative analysis, the important relationship between the flourishing of thought and the development of the concept of citizenship in advanced societies, and links the importance of the flourishing of contemporary thought related to citizenship and democracy in Arab societies and the development of the presence of citizenship in Arab national action.

key words:Citizenship / Societies / Education / Democracy / Participation / Humanities / Belonging

المراجع

المراجع العربية:

- أبو شريعة، حمزة إسماعيل (2014)، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديموقراطية، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (41)، ملحق (1)، ص 546.
- أبو بكر، حسن (2016)، المواطنة الشاملة، التهميش، التنوع، الأمية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب مصر، القاهرة، ص 6.
- ابن منظور (1994)، أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، الطبعة الثالثة، المجلد الخامس، دار صاد، بيروت، ص 451.
- ابن حبيب، محمد (1942)، كتاب المحبر، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ص 167–168.
- ابن هاشم، عبد الملك (1989)، السيرة النبوية، ص 124.
- أجقو، على (2007)، "جزيرة العرب مهد أول إعلان لحقوق الإنسان"، مجلة الفيصل، العددان 375–376، الرياض ، ص 87.
- ابن أسعد، محمد (1999)، الطبقات الكبرى، المجلد الأول، مكتبة الخانكي، القاهرة، ص 70.
- بن حسين، موسى (2005)، "العقيدة الإسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة"، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، عدد (31)، المملكة العربية السعودية، ص 24.
- بيلون، وبير (1983)، المواطن والدولة، ترجمة نهاد رضى، منشورات عويدات، بيروت، ص ص 13–30.
- الأزرقي، محمد (1989)، أخبار مكة، ص 107.
- البوطي، محمد (1990)، فقه السيرة، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، ص 160.
- الجابري، محمد عابد (1994)، الخطاب العربي المعاصر، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 65.
- الدجاني، أحمد (1999)، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ص 95.
- السعدي، حوراء (2018)، "ممالك بلاد اليمن القديمة (300–300 ق.م)"، قسم الدراسات المسمارية، كلية الآثار، جامعة القادسية، العراق، ص11.
- الزبيدي، محمد (2015)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، المجلد الأول، ص ص 345–347.

- الشعيبي، أحمد (2006)، "وثيقة المدينة: المضمون والدلالة"، سلسلة كتاب الأمة، العدد 11، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة،.
- الفهداوي، خالد (1998)، الفقه السياسي للوثائق النبوية: المعاهدات–الأحلاف–الدبلوماسية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، ص 36).
- الصلابي، على (2000)، السيرة النبوية دروس وعبر في تربية الأمة وبناء الدولة، ص ص 5–61.
- العجيلي، عاصي (2012)، "الملكية الزراعية في شريعة حمورابي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 3، ص 147.
- العسلي، خالد (1989)، "الشورى في العرف القبلي: الشورى في مكة قبل الإسلام"، المجمع الملكي لبحوث الحضارةالإسلامية، عمان، ص17.
- الطعان، عبد الرضى (1989)، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الشئون القانونية، بغداد، ص ص 323–249.
- الكواري، على (2004)، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، في: نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 152.
- القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 143.
- القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 256.
- القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 13.
- القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 92.
- الموسمي، السيد صادق (2009)، "التحديد المفاهيمي لمصطلحي الأمة والمواطنة"، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، مجلة المنهاج، العدد 54، العراق، 107.
- القصبي، عبد الغفار (2008) ، التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد البحرين للتنمية السياسية، مملكة البحرين، ص48.
- المعجم الفلسفي المختصر، ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو، 1986، ص 303.
- المحروقي، ماجد بن ناصر بن خلفان (2008)، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج الدراسي، وزارة التربية والتعليم، مسقط، عمان، ص 6.
–الملاح، هاشم (2011)، تاريخ مكة المكرمة والدعوة إلى الإسلام فيها، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 26.
- الغريب، شبل (2017)، التربية على المواطنة للطفل العربي، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد (30)، العدد (9)، القاهرة، ص 98.
- اللطيفي، محمد 2008)، "المواطنة المتساوية في الإسلام: إمكانية التحقيق وعوائق التطبيق"، سلسلة دراسات حقوق الإنسان، 15، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب بالتعاون مع المنظمة الألمانية "GTZ"، صنعاء، ص 25.
- اليسوعي، وليم (2007)، المواطنة والعمل الاجتماعي والعمل المدني، مكتبة الأسرة، القاهرة، ص 73.
- أسليم، فاروق (2009) "المواطنة العربية وإشكالات الأسئلة"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، السنة 11، العددان 34–35 دمشق، ص 21.
- دون، جون (2005)، قصة الديموقراطية، ترجمة عبد الاله الملاح، مكتبة العبيكان، السعودية، ص ص 13–15.
- داغر، أسعد (2012)، ثورة العرب: مقدماتها، أسبابها، نتائجها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- صباغ، على (2014)، نحو عصر جديد في تربية المواطنة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، ص 108.
- عيسى، صلاح (2019)، هوامش المقريزي، حكايات من مصر، دار الكرامة، القاهرة، ص 264.
–علي، جواد (1977)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، المجلد التاسع، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ص 21.
- عبد الله، رائد (2010)، "مفهوم المواطنة في بنود وثيقة المدينة المنورة(1ه622م)"، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الموصل، الندوة السادسة، التحديات الاجتماعية الراهنة للمجتمع العراقي، ص 1.
- عبد الواحد، دلال، الهدهود، تقى (1999)، علي عبد المحسن، المدخل إلى أصول التربية، الكويت، 1999.

–عامر، طارق (2016)، إيهاب المصري، مؤسسات التربية والتنشئة السياسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 102.
– غالي، بطرس (1963)، محمود خيري، مبادئ العلوم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ص 181–182.
– رضوان، السيد (1997)، سياسات الإسلام المعاصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ص55.
– سالم، السيد عبد العزيز (1989)، التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 102.
– سميح، دغيم (2000)، مصطلح الفكر العربي الإسلامي، مكتبة لبنان، بيروت، ص 66.
– شعبان، تغريد (2012)، ممالك سوريا القديمة، وزارة الثقافة، سوريا،.
– شلتوت، محمد (1992)، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، بيروت، ص 452.
– قرواني، خالد (2011)، الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة، ورقة عمل قدمت إلى: مؤتمر المناهج والمواطنة الذي نظمته جامعة الأقصى في 3 مايو، غزة، ص4.
– قروج، مريم (2017)، المواطنة وحقوق الانسان، محمد عابد الجابري لنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 61.
– كاظم، ثائر رحيم (2009)، العولمة والهوية والمواطنة، مجلة القادوسية في الآداب والعلوم التربوية، مجلد (8).
– ليلة، على (2010)، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص78.
– مباركية، منيرة (2011)، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر"، ص 70.
– مكروم، عبد الودود (2004)، "الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة"، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد (10)، عدد (33)، القاهرة، ص 59.
– معروف، ناجي (1975)، أصالة الحضارة العربية، دار الثقافة، بيروت، ص 155.
– مناع، هيثم (1997)، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ص8
– منصور، محمد (2016)، المواطنة والهوية في عالم متغير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 39.
– مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الرياض، 1990، ص 693.
– وطفة، على (2006)، "التجليات الإنسانية في مفهوم المواطنة"، مجلة التسامح، العدد 15، ص 133.

المراجع الأجنبية:

-Dawn Oliver, and DurokHenler, The Foundations of citizenship, Harvester Wheatsheaf, 1994, pp, 11-13.
-Encyclopaedia Britannica, Inc., The New Encyclopaedia Britannica, vol. 20, p. 144.
-Encyclopaedia Britannica, Inc., The New Encyclopaedia Britannica, vol. 20, p. 144.
-Encyclopaedia Britannica, Inc., The New Encyclopaedia Britannica, vol. 20, p. 144.
-Eneyclopacdia Britannica, IL: The New Encyclopadia, vols 32, 15th ed, Chiengo, 1992, pp 141-142.
-Norman Cantor, Ideas and institutions in Western civilization, 5 vols, The medieval World, 300-1300, Macmillan, New York, 1968, p 70.
- Paula Becker, Jean Ravelson, “What is Democracy? 2008, p.4
-Preuss, “The Ambiguous Meaning of Citizenship”2011, p. 5.
- Victor Kiprop, “The Different Forms of Government Democratic Attributes”, www.worldatlas.com, retrived 23-12-2019 (edited).